رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019
تاريخ استلام البحث 3 / 3 / 2022
تاريخ قبول البحث 14 / 4 / 2022

مستقبل العلاقات الايرانية - الامريكية

The future of Iranian-US relations

ا.د. ستار جبار علاي

Prof.Dr Sattar.Gabbar .Alaiy

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

Hrst81@ gmeail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تبرز ايران كمعضلة للولايات المتحدة الامريكية, الا انها لا تستطيع غض النظر عن الاهمية التي تتمتع بها ايران كدولة ونظام سياسي, فأهمية إيران للولايات المتحدة بحكم موقعها الجغرافي, إذ تسيطر على التخوم الشمالية للشرق الاوسط, والطرق الاستراتيجية بين اوروبا وشرقي افريقيا وجنوب آسيا, ولديها ثلث النفط العالمي. فالتجربة التاريخية في التعامل الامريكي مع ايران بعد عام 1979,وطبيعة التوجه الايراني القائم على الصراع معها, لكن المشكلة لا تكمن في ايران كدولة معادية بقدر ارتباط ايران بجملة متغيرات لعبت دوراً لتكون محددات للاستراتيجية الامريكية.ومرت العلاقات الايرانية– الامريكية بمرحل وتقلبات عديدة حكمتها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والامنية, وبرزت كفاعل مهم في تطور ومسيرة هذه العلاقة, وتباينت رؤية الطرفين لقضايا العلاقات واهميتها, وكانت قضية البرنامج النووي الايراني كإحدى اهم القضايا في علاقتها مع الولايات المتحدة.

الكلمات المفتاحية: إيران– امريكا– الارهاب– البرنامج النووي.

Abstract

Iran emerges as a dilemma for the USA, but it cannot ignore the importance that Iran enjoys as a state and political system .Its geographical location and importation routes, along with the huge oil reserves make it important in the American strategy. The relationship between the two countries has gone through many stages, the most important of which is after the Islamic revolution in 1979.Many issues have emerged, such as the nuclear program, terrorism and regional hegemony.

Key words: Iran- America- terrorism - nuclear program.

المقدمة

تبرز ايران كمعضلة للولايات المتحدة الامريكية, الا انها لا تستطيع غض النظر عن الاهمية التي تتمتع بها ايران كدولة ونظام سياسي, فأهمية إيران للولايات المتحدة بحكم موقعها الجغرافي, إذ تسيطر على التخوم الشمالية للشرق الاوسط, والطرق الاستراتيجية بين اوروبا وشرقي افريقيا وجنوب آسيا, ولديها ثلث النفط العالمي. فالتجربة التاريخية في التعامل الامريكي مع ايران بعد عام 1979,وطبيعة التوجه

الايراني القائم على الصراع معها, لكن المشكلة لا تكمن في ايران كدولة معادية بقدر ارتباط ايران بجملة متغيرات لعبت دوراً لتكون محددات للاستراتيجية الامريكية. فالفهم الامريكي للسلام, وطبيعة النظام الايراني وتوظيفه لموقعه الجيواستراتيجي في منطقة غير مستقرة أمنياً, فرضت قيوداً على الاستراتيجية الامريكية, إذ استطاعت ايران استغلال قربها الجغرافي من المناطق غير المستقرة, والتي اصبحت تشكل مصلحة قومية امريكية من اجل تقييد الاستراتيجية الامريكية تجاهها وإشغالها بهذه المناطق, مثل العراق وافغانستان ومنطقة الشرق الاوسط.

أهمية البحث:

ساهم الدور الايراني ومكانتها في الكثير من القضايا الاستراتيجية ذات الاهتمام العالمي عموماً والامريكي خصوصاً.

هدف البحث: تمثل ايران عبئاً على الاستراتيجية الامريكية, ومصالحها ومصالح حلفائها, فضلا عن قضايا الارهاب وأمن الطاقة, والتي ترى الولايات المتحدة ان ايران تمارس دوراً كبيراً في توظيفها لتحديد الاستراتيجية الامريكية, وخلق هامش من الحركة لإيران للضغط على الولايات المتحدة.

فرضية البحث: تفترض الدراسة ان العلاقات الايرانية– الامريكية مرت بمرحل وتقلبات عديدة حكمتها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والامنية, وبرزت كفاعل مهم في تطور ومسيرة هذه العلاقة, وتباينت رؤية الطرفين لقضايا العلاقات واهميتها, وكانت قضية البرنامج النووي الايراني كإحدى اهم القضايا في علاقتها مع الولايات المتحدة.

تقسيمات الدراسة: قسمت الدراسة على الآتي:

اولاً, العلاقات الايرانية– الامريكية بعد عام 1979

هناك من يرى ان العلاقات الايرانية– الامريكية مرت بثلاث مراحل مهمة, بدأت الاولى منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الثانية. ولم يكن فيها سوى تعاون محدود بعدد من الخبراء الامريكيين بهدف إجراء إصلاحات في النظام المالي الايراني. وانطلقت المرحلة الثانية باحتلال الحلفاء لإيران في الحرب العالمية الثانية, واستمرت حتى انتصار الثورة الاسلامية في عام 1979.وفيها تنامى النفوذ الامريكي والحضور العسكري على الاراضي الايرانية.[1] والمرحلة الثالثة وتبدأ بعد نجاح الثورة

الاسلامية في عام 1979 وهي الأهم والابرز في العلاقة بينهما, وجاءت مصحوبة بنزعات استقلالية ومعادية للنفوذ الامريكي, ولعبت العديد من القضايا دوراً مهماً في وصول العلاقات بينهما الى مرحلة القطيعة,[2] ففي 11 شباط(فبراير)1979 سقط نظام الشاه الحليف الرئيس للولايات المتحدة, وقد حاولت ادارة الرئيس كارتر بناء علاقة مع النظام الجديد لكن هذه الجهود اصيبت بانتكاسة مهمة في 4 تشرين الثاني(نوفمبر)1979 بعد احتلال الطلاب الايرانيين لمقر السفارة الامريكية في ايران, واحتجزوا 66 دبلوماسياً امريكياً لمدة 444 يوماً, واطلق سراحهم باتفاق الجزائر في 20 كانون الثاني(يناير)1981,وقطعت العلاقات الايرانية– الامريكية في 7 نيسان(ابريل)1980,بعد اسبوعين على فشل محاولة عسكرية لإطلاق سراح الرهائن الامريكان.[3] ولهذا وصفت العلاقات الامريكية– الايرانية بالعدائية, إذ تقوم على اتهام كل منهما للأخرى برعاية قوى الشر والارهاب, فالخطاب السياسي الايراني وصف الولايات المتحدة الامريكية بالشيطان الأكبر الذي يقف وراء كل شرور العالم, وضحيتها المستضعفون الذين تدافع عنهم الجمهورية الاسلامية, فيما يضع الخطاب السياسي الامريكي ايران على رأس قائمة الدول الداعمة للإرهاب, وتعمل على الاضرار بالمصالح الامريكية ومصالح حلفائها في كل انحاء العالم. وقد استطاعت الولايات المتحدة اقناع القوى والمؤسسات الدولية بوضع ايران تحت طائلة العقوبات الاقتصادية منذ نجاح الثورة الاسلامية, ونتيجة ذلك عانى الشعب الايراني من ضعف موارده, والتضييق على امكانيات تطوره, بالشكل الذي اضعف قدرة ايران على التأثير لمصلحة المستضعفين في الارض.[4] ولذلك مثلت العلاقة بالولايات المتحدة اشكالية حقيقية في سياسة ايران الخارجية وتحديداً بعد عام 1979,إذ استفادت ايران من فكرة المعتزلة في وضع استراتيجيتها الخاصة بالعلاقة مع الولايات المتحدة, وتحديداً بوضع مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين أي الايمان والكفر, لأنها تتفق مع مبدأ التوالي والتبري الاسلاميين ومبدأ لا شرقية ولا غربية اللذين تقوم عليهما السياسة الخارجية الايرانية, والتي يؤدي تطبيقها الى تمدد في حجم العلاقات الايرانية, إذ العلاقة مع الولايات المتحدة سوف تتسع وتتكمش حسبما تحدده المصالح المشتركة, ويمكن للتقية السياسية ان تقوم بدور فعال في حل المشاكل التي قد تطرأ بين الطرفين اصحاب المصلحة.[5] الا ان العلاقات الدبلوماسية لم تقطع بين البلدين الا بعد مرور ستة اشهر من الاستيلاء على السفارة الامريكية.[6] وتحديداً في 7 نيسان(ابريل)1980,وتولت الحكومة السويسرية رعاية المصالح الامريكية في ايران في 24 نيسان(ابريل)1981,وقامت باكستان برعاية المصالح الايرانية في الولايات المتحدة, وقد تم التنازل عن هذا القرار بموجب اتفاق الجزائر في عام 1981 الذي نتج عنه اطلاق سراح الرهائن الامريكان, لكن ذلك لم يمنع من فرض عقوبات امريكية

جديدة على ايران في عام 1984.[7] وتزايدت مخاوف الولايات المتحدة من سعي ايران الى امتلاك السلاح النووي بعد الثورة الاسلامية في ضوء الخطط التي اعلنتها ايران بمواصلة البرنامج النووي ولكن من خلال الحصول على مفاعلات نووية أصغر حجماً من تلك التي كانت في السابق, مما دفع ادارة الرئيس رونالد ريغان الى تنفيذ سياسة وقائية تقوم على منع وصول التكنولوجيا النووية الى ايران, وصدر قرار بذلك في ايلول(سبتمبر)1982 فرض قيوداً على الصادرات النووية المزدوجة الاستخدام من الولايات المتحدة الى عدد من الدول, في مقدمتها ايران, وحث الدول الحليفة والصديقة على منع وصول التكنولوجيا النووية المتطورة الى هذه الدول, وفي عام 1991 ضبطت محاولات ايرانية لتهريب معدات نووية من الولايات المتحدة الى ايران,[8]

والحقيقة ان العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية بعد الثورة الاسلامية, ابرزت ثلاث مدارس فكرية في النظام السياسي الايراني, وهي: [9]

المدرسة الاولى وترى ان الولايات المتحدة لا يمكن ان تتخلى عن سياستها القائمة على الهيمنة, ونتيجة لذلك فان جمهورية ايران الاسلامية ترفض هذه الهيمنة الامريكية, وان هدف الولايات المتحدة الاستراتيجي هو اسقاط النظام القائم في ايران, ولهذه المدرسة نظرة ريبة الى اية جهود مصالحة ترعاها الولايات المتحدة, الا انها لا ترفض رفضاً قاطعاً انفراج العلاقات بين البلدين.

المدرسة الثانية وترى ان هناك عداءً متأصلاً بين ايران الاسلامية والغرب, وان الطريق هو المقاومة, حتى تعترف الولايات المتحدة الامريكية بإيران, والتفاوض مع الولايات المتحدة يعني قبول الهزيمة, وهو خط احمر.

المدرسة الثالثة وترى ان الولايات المتحدة تسعى الى تغيير النظام في ايران اذا استطاعت الى ذلك سبيلا, لكنهم يعتقدون ان هناك مصالح مشتركة كثيرة, فالإرهاب والتطرف يمثلان عدواً مشتركاً وخطيراً لكل من ايران والولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة, وتؤكد هذه المدرسة على ان دائرة المخاطر على الطرفين تفرض عليهما التعاون.

ثانياً, العلاقات الايرانية– الامريكية بعد عام 2001

بنهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة وبخلاف العديد من الدول التي وطدت علاقاتها بالغرب من خلال تطوير دورها، فإن إيران لم تتبع جمهور المنصاعين وإنما

حجمت وحكمت معارضتها للنظام الدولي الجديد . الا ان الموقف الإيراني يقوم على عدم تصعيد التوتر مع الحفاظ على الاستقلالية بقدر الإمكان. فاستمرت القيادة الإيرانية في تأكيد ان سياسة إيران تقوم على تخفيف التوتر وجهودها المضادة للإرهاب خاصة في أفغانستان، كما اتفق الجميع على أهمية الدور الإيراني وأنه لولاه ما كانت مأساة أفغانستان قد سويت بهذه السهولة. وساعدت البراجماتية الإيرانية على هذا النهج اذ عمدت إلى إزالة مواطن التوتر أو المبررات كافة التي يمكن أن تسوقها الإدارة الأمريكية للتصعيد ضدها. وبدت خطوات عدة للتهدئة منها: عدم تسيس المحدد الأمريكي في رسم العلاقة الجديدة مع أفغانستان، والتوحد الإيراني خلف دعم الحكومة الانتقالية الأفغانية، والنقد الحاد الذي وجهه خاتمي لقادة حرس الثورة بعد تهديدهم باستهداف آبار النفط والملاحة بمنطقة الخليج إن منعت إيران من تصدير نفطها وطلب منهم عدم التدخل في قضايا السياسة الخارجية.

وقد مثّل الموقف من الحوار مع الولايات المتحدة بعدا داخليا أثر في حدود حركة ومناورة النظام الإيراني فيما يخص المسألة العراقية. فلقد تحسنت مستوى الاتصالات بين طهران وواشنطن خلال الحرب الأمريكية في أفغانستان. وتصاعد العداء الأمريكي لإيران بوصفها أحد أضلاع مثلث الشر في العالم ومع تجدد احتمالات الحرب ضد العراق بدأت إيران تواجه خطر العدوان وسط تصعيد إسرائيلي مريب لوضع إيران على أولوية الأجندة الأمريكية لمحاربة الإرهاب. وقد مثّل خطاب بوش في أوائل 2002 صدمة شديدة للإيرانيين خاصة. وكان لهذا الخطاب آثار سلبية على التحسن الطفيف المتوقع في العلاقات الإيرانية – الأمريكية وتدعيم موقف المتشددين الذي يقوم على عدم إمكانية الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية. وشدد الخطاب الإيراني الرسمي على أن المشكلة تكمن في الاستكبار غير المنطقي والرؤى الخاطئة التي يتبناها المسؤولون الأمريكيون حول المسائل الدولية، ومن المؤسف أن السياسة المتشددة قد شكلت جانبا من الإدارة الأمريكية وهي التي تقود العالم إلى الحرب بشكل يضر بالمصالح الدولية والأمريكية نفسها. ولكن في الوقت نفسه سعت الحركة الإصلاحية الإيرانية إلى عدم إغلاق أي إمكانية للحوار المستقبلي مع واشنطن حتى بعد تصريحات بوش العدائية تجاه إيران.

وكانت الخارجية الأمريكية قد أرسلت في 12شباط(فبراير) 2002 رسالة تهنئة لإيران عبر السفارة السويسرية تؤكد فيها رغبتها في الحوار وحل الخلافات من خلال حوار هادئ، وهي الرسالة التي كانت من ضمن عوامل أخرى دعمت من رؤية التيار الإصلاحي وبعدها قرر الرئيس خاتمي إطلاق يد لجنة إدارة الأزمة في إجراء حوار مباشر مع الولايات المتحدة. فقد أكد خاتمي أنه لا توجد عداوة بين الامتين

الايرانية والامريكية, لكن الحوار بين الحضارات والشعوب يختلف عن العلاقات السياسية, لتدرك واشنطن ان استراتيجيا الاحتواء المزدوج لم تؤد الى النتيجة المطلوبة,[10] وبحلول ايار(مايو)2002 اكد الرئيس بوش الابن ان الخطر الاكبر على الولايات المتحدة يتمثل بالتكنولوجيا المميتة التي يمتلكها قلة من الارهابيين, ويجب إلحاق الهزيمة بهذه التهديدات, وكانت الاشارة واضحة الى ايران التي إتهمتها الادارة الامريكية بإيواء ودعم الارهاب والسعي لامتلاك السلاح النووي.[11] واستهدفت امريكا محاصرة ايران وإجبارها على الرضوخ للمطالب الامريكية, أو على الأقل دفعها لتغيير مواقفها السياسية. وكرر الرئيس بوش الابن هذه الاتهامات في خطابه عن حالة الاتحاد في 31 كانون الثاني(يناير)2006,مؤكداً ان الحكومة الايرانية تتحدى العالم بطموحاتها النووية, وعلى دول العالم عدم السماح للنظام الايراني بأن يحصل على سلاح نووي, وان الولايات المتحدة ستواصل حشد العالم لمواجهة التهديدات الايرانية.[12]

وكان للمحدد الأمريكي تأثير في الجدل العقائدي بين معسكري الساحة الإيرانية الداخلية حتى أنه قد تبلور لدى المحافظين الرغبة في عدم ترك الإصلاحيين يستأثرون بدور المحاور مع المسؤولين الأمريكيين وحدهم. ففكرة فتح الحوار مع الولايات المتحدة وإن اقتصرت في البداية على الإصلاحيين فإن التطورات الداخلية والدولية المتعاقبة دفعت المحافظين إلى التغاضي أحيانا عن بعض القنوات التي من المحتمل أن يفتحها الجناح الإصلاحي. وانتقلت بذلك قضية الحوار مع الولايات المتحدة إلى دائرة القضايا التي تتداخل فيها مواقف الإصلاحيين والمحافظين ولكن بدرجة أقل من قضايا أخرى مثل الحرية السياسية والتي تتداخل فيها الرؤى بشكل أكبر.وبعد تصريح الرئيس الأمريكي في 28كانون الثاني(يناير)2003، لم تتراجع فقط الانفراجة المتوقعة في العلاقات الأمريكية الإيرانية بل اتجهت لاتباع أساليب غير مباشرة فقط من أهمها المحور الأفغاني، وذلك بعد أن قامت قنوات اتصال مباشرة قبل ذلك عبر الأمم المتحدة بين مندوبي البلدين.وقد جاء التفعيل الأمريكي للقناة الأفغانية الجديدة بعد تدارك إدارة بوش لمخاطر استبعاد إيران عن الساحة الأفغانية أولا وعلى المستوى الإقليمي والدولي عامة. واتضح ذلك جليا بعد ما مثّل السلوك الإقليمي الإيراني تحديا سافرا للولايات المتحدة وسياساتها.

ثالثاً, العلاقات الايرانية– الامريكية والقضية النووية الايرانية

لقد اوضحت ادارة الرئيس بوش الابن بكل جلاء بأن امتلاك ايران للقنبلة النووية يعد تهديداً لا يمكن السكوت عنه. ويؤكد الرئيس بوش الابن(إن على المجتمع الدولي ان يوحد كلمته ليوضح لإيران بأنه لن يتساهل مع قيامها بصنع سلاح نووي, فإيران ستصبح مصدر خطر إن هي امتلكت سلاحاً

نووياً...ويضيف لن نتحمل قيام إيران بتطوير اسلحة نووية...والحكومة الايرانية ليست على استعداد للتخلي عن برنامج تخصيب اليورانيوم القادر على انتاج المواد التي تدخل في صنع الاسلحة النووية. وتعمل الولايات المتحدة الامريكية سوية مع حلفائها والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتضمن وفاء ايران بالتزاماتها وبعدم تطوير اسلحة نووية.).[13] وارتكزت الادارة الامريكية لهذه الازمة على ثلاثة عناصر رئيسية, أولها الاصرار الدائم على نقل الملف النووي الايراني الى مجلس الامن الدولي لفرض عقوبات دولية على ايران, وابداء قدر من المرونة في طرح هذا الطلب في اجتماعات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية, وثانيهما تكثيف الضغوط على الدول التي تقدم التكنولوجيا والمعرفة والمساندة الفنية للبرنامج النووي الايراني, وثالثهما المزاوجة بين الخيار الدبلوماسي واحتمالات استخدام القوة العسكرية ضد ايران, وتأكيد ان الخيار العسكري يظل وارداً بقوة, لاسيما في حالة انسداد فرص تسوية الازمة سلمياً.[14]

بدأ الرئيس اوباما عهده برغبته في سلوك القنوات الدبلوماسية تجاه ايران, عبر توجيه نداء الى الشعب والقيادة في ايران, عرض فيه بداية جديدة لحوار دبلوماسي يطوي صفحة ثلاثة عقود من الخلاف المستحكم بين البلدين عبر الانخراط النزيه المبني على الاحترام المتبادل كبديل عن التهديدات, والاستعداد للحوار المباشر دون شروط مسبقة, وصولا الى تفاهم يتيح لإيران تطوير برنامج نووي سلمي وينزع فتيل الازمة بين الجانبين.[15] واطلق على سياسته اسم سياسة المسارين تجاه ايران: زيادة الضغوط المالية مع منح قادتها نافذة من الانفتاح الدبلوماسي للتوصل الى اتفاق بشأن القضية النووية, إذ وجه رسالتين سريتين للمرشد الاعلى بعد اشهر فقط من توليه منصبه عام 2009,واستجاب المرشد الاعلى للمرة الاولى بالتواصل المباشر مع الولايات المتحدة, في محاولة من قبل الولايات المتحدة لإنهاء البرنامج النووي, وبما يمهد الطريق امام الطرفين للتعاون معاً على استقرار المنطقة. ويمكن ان يساعد التقارب ايضاً في مد الجسور مع العالم الاسلامي الاوسع نطاقاً.[16] وتضمن عرض الحوار الامريكي ثلاثة جوانب مهمة هي: [17]

الجانب الأول احترام حق ايران في امتلاك الطاقة النووية ضمن معاهدة حظر الانتشار النووي والالتزام بالبرتوكول الاضافي.

الجانب الثاني التخلي عن هدف تغيير النظام الايراني والعمل على ترتيبات اقليمية تعترف بوزن ايران الاقليمي.

الجانب الثالث التطبيع الكامل للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين شريطة وقف ايران دعمها للإرهاب.

حاولت ادارة الرئيس باراك اوباما مكافحة الانتشار النووي, وإقامة عالم خالٍ من الاسلحة النووية,وقد سوّغ الرئيس اوباما ذلك بأن امريكا أمة استثنائية في القيم والمبادئ الاخلاقية, واتباع سياسة استثنائية للحفاظ على سمعة الولايات المتحدة والتبشير بمبادئها.[18] لكن الاستراتيجيات الامريكية المتعاقبة لم تتضمن خططاً واضحة لإقامة أمن اقليمي حقيقي ينبع من المنطقة, ويعبر عن مصالح اطرافها كافة, بل عملت على استبعاد فرص إقامة أمن تعاوني, وكرست الامن الاستراتيجي, الذي ولد العديد من الحروب في المنطقة. وان هذه الاستراتيجيات لم تستهدف الحفاظ على أمن منطقة الخليج بشكل مستقل وفقا لأهميتها البالغة للأمن القومي الامريكي خاصة, والدول الغربية عامة, وانما جاءت ضمن الصراع العالمي, والحيلولة دون ظهور قوة اقليمية تهدد المصالح الغربية في المنطقة.[19] واعتمدت الولايات المتحدة اسلوب ايجاد تحالفات سياسية في التعامل مع قضية البرنامج النووي الايراني, وبرز ذلك من خلال الآتي: [20]

1. التحالفات الامنية ودعم الحلفاء من دول الخليج العربي, ودعم هذه الدول في مواجهة التهديد الايراني وتزايد القدرات العسكرية. وتعزيز قدرات الردع لدى الحلفاء, وتضخيم ثقة حلفائها العرب بأنفسهم.

2. التنسيق الوثيق مع اسرائيل حليفاها الاستراتيجي في المنطقة, وتعزيز القدرات الاستخبارية داخل ايران من اجل تحديد اهداف الغارات الجوية وشن عمليات داخلية لزعزعة الامن, والسعي لإثارة الخلافات الاثنية والطائفية داخل ايران تحسباً وتحضيراً لحرب مقبلة.

3. ممارسة الضغوط على الدول الداعمة للأنشطة النووية الايرانية, وتحديداً روسيا الاتحادية بوصفها الدولة الاكثر تعاوناً مع ايران في تطوير قدرات البرنامج النووي.

4. ان الاستراتيجية الأمريكية لأمن الخليج نهضت على جملة من العوامل، أبرزها: التحكم في شبكة المعلومات الأمنية والعسكرية للمنطقة، وتأمين صفقات التسلح وضمان عدم استخدامها ضد المصالح الأمريكية، وربط أمن الخليج بمنظومة الدرع الصاروخي الأمريكي، والاحتواء المزدوج لإيران والعراق.

رابعاً, مستقبل العلاقات الايرانية– الامريكية:

مثلت رئاسة دونالد ترامب مؤشراً بداية مرحلة جديدة في السياسة الامريكية تجاه ايران, إذ بدأت الادارة الامريكية بمهاجمة الاتفاق النووي, بتأكيد ان الشركات الامريكية لم تستفد من رفع العقوبات على ايران, بينما استفادت منها الشركات الاوروبية والروسية, ودعم ايران للتنظيمات المسلحة في المنطقة, والعودة الى فرض العقوبات الاقتصادية والتي اقرها الكونغرس الامريكي في 15 تشرين الثاني(نوفمبر)2016,وموافقة مجلس النواب بأغلبية 419 صوتاً على تمديد قانون العقوبات على ايران الذي اقر اول مرة في عام 1996.[21]

وبرزت حالة من التغيير في طبيعة العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الكبرى, إذ ركزت على تراجع الوضع التجاري, واضطرار الادارة لقبول احكام عدائية من قبل المؤسسات والمحاكم الدولية, وانفاق المليارات من الدولارات لحماية الحلفاء, فضلا عن تراجع دور الولايات المتحدة الامريكية وقدرتها على التحكم بالأحداث العالمية أو تشكيلها. وقد خلق هذا مجتمع متعدد الاقطاب يؤدّي فيه الفاعلون غير الحكوميين دوراً مهماً. وان هناك تأكيد على عسكرة السياسة الخارجية, من خلال الزيادة الضخمة في الموارد المخصصة للتسلح مقابل خفض موازنة وزارة الخارجية بنسبة لا تقل عن 25%.واخيراً تراجع التوافقات متعددة الاقطاب, إذ اتجه الرئيس ترامب الى الخروج من الاتفاق النووي الايراني واتفاقية باريس بخصوص التغير المناخي واتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ, والعمل على التخلص من الاعباء.[22]وانطلقت رؤية الرئيس ترامب من المنظومة النقدية المركبة, ولكن بجرعة شعبوية, وعبر قدر من التسرع والارتباك, وتمزج رؤية الرئيس بين بعض عناصر الاستمرارية في سياسة بلاده تجاه الشرق الاوسط.[23] اعتمد دور الولايات المتحدة وفق منطق التوازن من الخارج بشكل مباشر على توظيف التحالفات للقيام بتأمين المصالح الاستراتيجية الامريكية وحمايتها دون ان تتحمل الولايات المتحدة أية تكاليف جراء ذلك, وامتناع الولايات المتحدة عن نشر أية قوات عسكرية في منطقة الشرق الاوسط, وتأكيد ان سياسة الادارة شاملة تتميز بمزيد من الصرامة تجاه ايران, وتركز هذه الرؤية على ما يأتي: [24]

1. الانسحاب الناضج, مما يعني استمرار الوجود العسكري الامريكي في مناطق الصراع, وامكانية نشر قوات امريكية في حالات معينة على نحو محدود لقمع تهديد ارهابي أو اعمال وحشية على نطاق واسع.[25]

2. تأمين اداء الحلفاء, باعتمادهم على قوتهم العسكرية, وامكانية تقديم الدعم لهم, وتجنب اعاقة اولويات حلفائها وشركائها الاقليميين, حتى تتمكن من الانسحاب الناجح.

3. الدبلوماسية التي تتطلب اعادة ترتيب اولويات عملها الدبلوماسي في منطقة الشرق الاوسط.

وهناك من رأى ان سياسة الرئيس ترامب الخارجية ركزت على عدة افكار رئيسة اهمها: [26]

أ- التأكيد على مفهوم الصفقة في السياسة الخارجية وهي مزيج من سياسة التاجر الشاطر الذي يأتي بالأموال والحلول في زمن القحط والتقشف, ولذلك يفترض ان يعتمر الرئيس ثلاث قبعات مختلفة في مجال العلاقات الدولية: فهو الرئيس التنفيذي, والقائد العام للقوات المسلحة, وكبير الدبلوماسيين. وباستخدام القوة الناعمة أم الصلبة.[27]

ب- سياسة الصفقة إذ مارس الرئيس ترامب السياسة من منطق الصفقة, وتحديداً حيال دول الخليج العربي, ولذلك من الضروري ان تدفع هذه الدول وإن كان بشكل غير مباشر عبر صفقات الاسلحة الامريكية والتعاون في مجال الطاقة والاقتصاد.

ت- التدخل المحدود فانخراط الولايات المتحدة في قضايا العالم ومنطقة الشرق الاوسط سيرتبط بمقدار ما تحققه من منافع اقتصادية للولايات المتحدة الامريكية, ومن خلال نهج المساومات الاقتصادية في طريقة تعاطي السياسة الخارجية الامريكية مع الالتزامات والتحديات العالمية.

ث- التركيز على الاحتواء, والتأثير على نتائج الاضطرابات والصراعات عن بعد, من خلال دفع وتعزيز دور الحلفاء, لكن من دون التورط العسكري المباشر في تلك الصراعات.ودعم الادارة الامريكية للحفاء التقليديين في الشرق الاوسط في مواجهة ايران.

ج- توطيد العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية ودول الخليج العربي عموما والسعودية تحديداً, وتوفير بيئة لتوسيع الاستثمارات والعلاقات التجارية الثنائية.[28]

وبرزت عدة خطوات وبموجب قانون مراجعة الاتفاق النووي الايراني(INARA) لعام 2015 يشترط ان يشهد الرئيس الامريكي علناً كل 90 يوماً ان ايران ممتثلة تقنياً للاتفاقية, وقد اختار الرئيس ترامب عدم الشهادة في 13 تشرين الاول(اكتوبر)2017,لكن ذلك لم يعن الانسحاب من الاتفاق, لكنه يطلق عجلة قواعد تشريعية معينة تزيد بشكل مؤقت صلاحيات الكونغرس الامريكي في اتخاذ قرار كهذا. كما

فتح القرار نافذة مدتها شهران لكي يدرس الكونغرس إعادة فرض عقوبات على ايران عبر عملية معجلة. إذ حث الرئيس ترامب الكونغرس على معالجة العيوب الخطيرة في خطة العمل بتشريع يجعل كل القيود على نشاط ايران النووي دائمة بموجب القانون الامريكي ويمنع ايران من تطوير قذيفة باليستية عابرة للقارات. الا ان الكونغرس لم يتمكن من الوصول الى اتفاق على أي تشريع جديد يهدد خطة العمل.[29]

وفرضت عقوبات جديدة على ايران, وكانت مؤلفة من قسمين, قسم يتعلق بالاتفاق النووي, وقسم آخر يتعلق بقضايا اخرى مثل الصواريخ الباليستية, وسجل حقوق الانسان, والارهاب, وتستند استراتيجية الادارة الامريكية على الضغط المستمر على ايران, من خلال التشكيك المستمر بعدم التزامها بروح الاتفاق من ناحية, وتوالي فرض العقوبات تحت ذرائع مختلفة من ناحية اخرى. وهنا تبرز ازدواجية السلوك الامريكي بشكل واضح فالموقف الامريكي تأرجح ما بين الاقرار بالتزام طهران بالشروط التي تضمنها الاتفاق, والاعلان عن إخلال ايران بروح الاتفاق النووي, وفرض عقوبات اقتصادية عليها في الوقت ذاته, والمفارقة انه وبعد مرور يوم واحد على اعلان الخارجية الامريكية تأييدها للاتفاق النووي حتى فرضت الادارة الامريكية في 18 تموز(يوليو)2017 عقوبات جديدة على ايران, واستهدفت سبعة كيانات, وخمسة أفراد لدعمهم الجيش الايراني, أو قوات الحرس الثوري, فضلا عن منظمات عبر وطنية مقرها ايران, وثلاثة اشخاص مرتبطين بها, منهم مواطن صيني, واربع شركات صينية وشركة تركية, وكان الرد الايراني ان العقوبات لن تؤثر على الشعب الايراني, ولن تثنيه عن المقاومة والصمود, وان العقوبات الامريكية تكراراً للعقوبات السابقة.[30]

وبحلول 8 ايار(مايو)2018 اعلن الرئيس ترامب انسحاباً أحاديا من خطة العمل المشتركة الشاملة(JCPOA) أو الاتفاق النووي الايراني, اعقب ذلك اعلان وزارة الخزانة الامريكية ومكتب السيطرة على المنقولات الخارجية الامريكي إعادة فرض عقوبات معينة على ايران في غضون مدة تتراوح بين 90- 180 يوماً, ويشمل ذلك بتأثيره الشركات الامريكية وغير الامريكية, وقد يتطلب ذلك عملاً فورياً للإيفاء بالمدة الزمنية.[31] ويمكن تحديد أبرز الاسباب التي دعت الرئيس ترامب للانسحاب من الاتفاق النووي بالآتي: [32]

1. عدم وجود عقوبات حقيقية في نص الاتفاق في حالة اخلال ايران بالتزاماتها سوى آلية فرض العقوبات,فالاتفاق لا ينص سوى على عقاب واحد, هو إعادة فرض العقوبات, مما يعفي ايران من كل التزاماتها.

2. تركيز الاتفاق على البرنامج النووي وعدم معالجة برنامج الصواريخ الايرانية, التي يمثل تطويرها وبأجيال متعاقبة بعيدة المدى تهديداً بالغاً لأمن الخليج والأمن العالمي عموماً.[33]

3. الجانب المالي في الاتفاق وما حققه لإيران من توفير اموال طائلة, نتيجة رفع العقوبات, والتي تجاوزت 100 مليار دولار. كما ان الاتفاق جعل من العقود الدولية السابقة له سارية المفعول, بمعنى انعدام أي اثر لعقوبات مستقبلية على ايران, في حالة انتهاكها الاتفاق النووي.

4. عدم وجود بنود تكبح جماح ايران في سعيها لتحقيق الهيمنة الاقليمية والتدخل في الازمات الاقليمية, وهي سبب رئيسي لاستمرارها, وبما يهدد شركاء الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.[34]

5. القيود الزمنية للاتفاق, فالرؤية الامريكية ان القيود المفروضة على نشاطات ايران النووية سوف تسقط بنهاية عام 2030 وسيكون بمقدورها معاودة برامجها النووية, وقد يكون لديها برامج نووية سرية ذات طابع عسكري.

6. اسهام الاتفاق في اشعال سباق للتسلح في المنطقة, بدلا من ان يكبح جماح انتشار الاسلحة النووية, فقيود الاتفاق ستزول بعد عشر سنوات من نفاذه, وسيكون بوسع ايران ان توسع بسرعة من نطاق برنامجها النووي وتنتج وقوداً لصنع اسلحة نووية, وتطوير برنامج موسع لإنتاج الصواريخ الباليستية, مما يدفع العديد من دول المنطقة الى مجاراة قدرات ايران النووية والعسكرية.

7. دور الاتفاق في تقويض الآمال بتحقيق انتقال ديمقراطي في ايران, إذ ستتدفق عشرات المليارات من الدولارات بموجبه الى خزينة النظام الايراني, وليس هناك من ضمانات بأن الاتفاق النووي سيوفر قدراً أكبر من الاعتدال في السلوك الايراني, عدا عن انه مرشح لأن يعزز النظام المتشدد ويرسخ اركانه.[35]

8. ان دور الوكالة الدولية في الاتفاق محدود إذ لا يشمل تفتيش المواقع العسكرية رغم الشكوك ان بعضها يوظف في انشطة نووية. [36] وتاريخ ايران الطويل من انتهاك معاهدة حظر الانتشار النووي, وقرارات مجلس الامن المتعددة قبل الاتفاق.

وفي تقويم العقوبات هناك من يرى (لقد برهنت حرب وزارة الخزانة ضد ايران على انها حرب فتاكة بامتياز, بفضل الاستخدام المخادع للنفوذ الامريكي. وفي الحقيقة, فقد برهنت على انها اداة فاعلة في مواجهة عدو زئبقي لم يكن يلتزم بقوانين اللعبة وقواعدها, وكانت تأثيراتها فورية وقاسية, اكثر مما كان مسؤولو الخزانة يتوقعونه. لقد تم وضع خطوط حمر لكبح نشاطات ايران, وبخلاف غيرها من الخطوط, فقد جرى تطبيقها بكل حزم وقوة.)[37] وركزت الاستراتيجية الامريكية على تحجيم دور ايران فيما يتعلق بزعزعة الاستقرار ودعم الارهاب والمسلحين, وتقوية تحالفات الولايات المتحدة التقليدية والاقليمية ضد الهيمنة الايرانية. وقد تعهدت الادارة الامريكية بالقضاء على التهديدات الايرانية والتي يمثلها فيلق الحرس الثوري الذي تدخل في سورية ويدعم الحوثيين في اليمن.[38]

فالولايات المتحدة تدرك انها سواء قبل الاتفاق أو بعده امام نظام رافض لهيمنتها, وليس هناك من حل الا بتغيير مطالبها أو تغييره, وبما انها ليست مستعدة لتغيير مطالبها, فإنها تسعى لإضعافه ومحاصرته وصولاً الى تغييره, وهذا ما تعمل عليه داخلياً وخارجياً وبمختلف الوسائل, ومحاولة اضعاف حلفائه في المنطقة سواء بالحرب كما في سوريا, أو بالتضييق والاتهام بالإرهاب كما في حزب الله في لبنان.[39] لكن الضغط الامريكي يأتي ضمن رؤية حربية تقليدية تركز على محاصرة العدو وتهديده إما بالتجويع أو الدمار العسكري الهائل, فالتجويع قد يؤدي الى انهيار النظام الاجتماعي, وظهور الصراعات الداخلية وفقدان الثقة والانهيار ووقف الانتاج في المؤسسات الحكومية, لتصل الى ثورة شعبية على النظام, أو انهيار الدولة تماماً وتعريضها للغزو الخارجي السهل. أما الدمار العسكري فيؤدي الى انهيار النظام السياسي فلا يستطيع مجابهة تحد خارجي أو تمرد داخلي, ويبرز إثر ذلك نظام سياسي جديد يدرك خطورة التحدي فيستسلم لإرادة الاخرين. وهذا ما تفكر الولايات المتحدة بالتوصل اليه جراء تشديدها للخناق الاقتصادي على ايران.[40]

والواقع ان الولايات تستخدم مسألة عدم التزام ايران بروح الاتفاق النووي للضغط عليها في الملفات الاخرى, فالمسألة ليست الاتفاق النووي ذاته, بل الدور الايراني الفاعل والمؤثر في الصراعات الاقليمية في المنطقة, فضلا عن تطوير ايران لقدراتها الصاروخية, مما يدفع الولايات المتحدة الى فرض المزيد من العقوبات الدولية, التي تعتقد انها فاعلة في الحد من الطموحات الايرانية.[41]

الخاتمة:

ان مسألة العلاقة مع الولايات المتحدة ليست مشكلة ايرانية بقدر ماهي مشكلة امريكية, فمازالت مراكز سلطة امريكية داخلية مثل الكونغرس الموالي لإسرائيل تقف عقبة امام تحسين العلاقات مع ايران, وقد اثبتت تجربة العلاقة مع بريطانيا ان النظام الايراني يكون أكثر مرونة وأقل ممانعة في عودة العلاقات خاصة ان ايران اثبتت انها قادرة على ازالة العقبات أمامها كلما استلزمت المصلحة ذلك. ويعزز هذه الرؤية نجاحات ايران في تعزيز نفوذها وقدراتها على التمدد في المنطقة, وتعدد نقاط الثقل الاستراتيجي للسياسة الايرانية وبالقدر الذي جعلها دولة فاعلة يصعب تجاوز مواقفها ومطالبها ومصالحها, وباتت تشكل ظاهرة دولة اقليمية تتمدد باستمرار وبقوة تنافس قوة ونفوذ اسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة.

وتتخذ ايران سياسة المواجهة الوقائية في مواجهة التهديد الامريكي والغربي, بإقامة حزام اقليمي حول ايران, وبما يمثل قطاعا واضح المعالم في الخريطة الجديدة للمنطقة. وتمتد هذه السياسة الى العمل الدبلوماسي, مما يمنحها قدراً من الثبات والحزم في مواجهة العروض التي تقدم الى ايران للتوفيق بين مطالبها ومطالب المجتمع الدولي, وأداة لكسب الوقت والضغط على الطرف الآخر من اجل تقديم افضل عرض لديه.

الهوامش

[11] – **فاطمة الصمادي. العلاقات الايرانية الامريكية: قطيعة لا تمنع الصفقات. في محمد الأحمري(مقدماً).العلاقات العربية الايرانية في منطقة الخليج. منتدى العلاقات العربية والدولية. قطر. الطبعة الاولى.2015.ص125.**

[2] – **المصدر نفسه.ص125.**

[3] – **حدد الرئيس الايراني بني صدر شروط ايران للإفراج عن الرهائن الامريكان بعودة الشاه الى ايران, وإعادة ثروته, واعتراف الولايات المتحدة وتعدها بعدم التدخل في سياسة ايران في المستقبل. وللمزيد انظر: Iran: Internal Politics and U.S .Policy and Options ,Congressional Research Service ,March 6,2019,p20. https//crsreports.congress.gov RL32048.**

[4] – **أمل حمادة. الصراع المقيد: الشرق الاوسط في التفاعلات الايرانية– الامريكية. مجلة السياسة الدولية.العدد196. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة.ابريل 2014.ص88.**

[5] – **محمد السعيد عبد المؤمن. العلاقات مع امريكا بين خامنئي ورفسنجاني. مجلة مختارات ايرانية.العدد142.مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .القاهرة. مايو 2012.ص61.**

[6] – أحمد الباز. الثورة والحرب تشكيل العلاقات الايرانية الخليجية. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة. الطبعة الاولى.2018.ص144– 145.أيضاً: محمد عبد الله خلف النقبي. الصراع الداخلي في إيران وأثره على تطور سياستها تجاه دول الخليج 1979– 2011.بلا دار نشر. الطبعة الاولى.2014.ص288– 291.

[7] – أحمد الباز. مصدر سابق.ص146.

[8] – احمد ابراهيم محمود. البرنامج النووي الايراني آفاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .القاهرة.2005.ص87– 90.

[9] – ياسر عبد الحسين. السياسة الخارجية الايرانية, مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الاولى.2015.ص208– 210.

[10] – ريتا فرج. ايران والنفوذ الاقليمي من الخمينية الى النجادية. مجموعة باحثين.إيران بين ثورتين.مركز المسبار للدراسات والبحوث.دبي.الطبعة الاولى.2013.ص436– 437.

[11] – شحاتة محمد ناصر. السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي, الاستمرارية والتغيير. دار العين للنشر .القاهرة. الطبعة الاولى.2015.ص203.

[12] – أشرف سعد العيسوي(معداً).السياسة الامريكية تجاه النظام الاقليمي الخليجي(2001– 2008).مركز الخليج للدراسات. دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.الشارقة.2010.ص239– 241.

[13] – نقلاً عن: جيفري كيمب. تأثير البرنامج النووي الايراني في أمن الخليج. في جمال سند السويدي(محرراً).الخليج: تحديات المستقبل. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابوظبي. الطبعة الاولى.2005.ص246– 247.

[14] – احمد ابراهيم محمود. مصدر سابق.ص189.

[15] – بشير عبد الفتاح. واشنطن وطهران .. هل مازال التقارب ممكناً ؟.ملف الاهرام الاستراتيجي.العدد177.مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .القاهرة.سبتمبر2009.ص103.

[16] – جاي سولومون. حروب ايران, العاب الجاسوسية, والمعارك المصرفية, والصفقات السرية التي اعادت تشكيل الشرق الاوسط. ترجمة فواز زعرور. دار الكتاب العربي.بيروت.2017.ص198– 199.

[17] – شحاتة محمد ناصر. مصدر سابق.ص309– 310.

[18] – عبد الحسين شعبان. في ثلاثية الارهاب الدولي...المراوحة والمناورة ومحاور التوظيف. مجلة حمورابي للدراسات.العدد7.مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد. تشرين اول(اكتوبر)2013.ص11.

[19] – اشرف محمد كشك. مراجعات تكتيكية :أبعاد السياسة الامريكية تجاه أمن الخليج. مجلة السياسة الدولية. العدد 195.يناير 2014.ص10– 11.

[20] – سعد شاكر شبلي. السلوك الدولي تجاه ازمة البرنامج النووي الايراني. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة الاولى.2014.ص93– 95.

[21] – احمد سيد احمد. إدارة ترامب وقضايا الشرق الاوسط.. حدود التغير. مجلة السياسة الدولية.العدد207.مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة. يناير 2017.ص49.

[22] – احمد يوسف احمد ونيفين مسعد(محررين).حال الامة العربية 2017– 2018 عام الأمل والخطر. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.2018.ص31.

[23] – محمد أنيس سالم. ترامب وحساب الصفقات في الشرق الاوسط. مجلة السياسة الدولية.العدد215. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة. يناير 2019.ص134– 135.

[24] – علي فارس حميد. مكانة التحالفات والشراكات الاستراتيجية في ضوء توجهات دونالد ترامب. مجلة ابحاث استراتيجية.العدد14.مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية. بغداد. اذار 2017.ص70– 71.

[25] – منى سليمان .أبعاد وتداعيات سحب القوات الامريكية من سوريا. مجلة السياسة الدولية.العدد215. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة.يناير 2019.ص214.

[26] – علي فارس حميد واخرون. قمة الرياض: وهم القوة ومحنة المواجهة(رؤية تحليلية).مجلة ابحاث استراتيجية.العدد15.مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية. بغداد. اب 2017.ص11– 21.

[27] – ابو بكر الدسوقي. أمريكا الترامبية.. حسابات المكسب والخسارة. مجلة السياسة الدولية.العدد215. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة.يناير 2019.ص82– 83.

[28] – احمد يوسف احمد ونيفين مسعد(محررين). مصدر سابق.ص43.

[29] – تيتي إراستو. تطبيق خطة العمل الشاملة المشتركة في ايران. في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي. الكتاب السنوي 2018.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الاولى.2018.ص412– 413.

[30]– منال الرينى. الاتفاق النووي الايراني بعد عامين. مجلة السياسة الدولية.العدد210.اكتوبر 201.ص139– 140.

[31] – US withdraws from Iran Nuclear Deal.Indirect Tax Alert.14 May 2018.p 1.

[32] – اشرف محمد كشك. قراءة سياسية وقانونية للاتفاق النووي. مجلة السياسة الدولية. العدد 214. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة. اكتوبر 2018.ص82– 83.أيضا: Michael R .Pompeo ,A Letter from U.S.Secretary of State,In Outlaw Regime:A chronicle of Iran's Destructive Activities,Iran Action Group,U.S.Department of State,p4.

[33] – Brian H.Hook, In Outlaw Regime:A chronicle of Iran's Destructive Activities,Iran Action Group,U.S.Department of State,p19.

[34] – جاي سولومون. مصدر سابق.ص333.

[35] – جاي سولومون .مصدر سابق.ص14.

[36] – احمد يوسف احمد ونيفين مسعد(محررين). مصدر سابق. ص63.

[37] – جاي سولومون. مصدر سابق. ص197.

[38] – بينت احدى الدراسات ان ميزانية الدفاع الايرانية بعد الصفقة النووية ان ايران وجهت 65% من ميزانيتها العسكرية للحرس الثوري الايراني, وهو القوة شبه العسكرية التي تقوم بدعم كافة الجماعات دون الدول في منطقة الشرق الاوسط, والاشارة الى ان قسماً كبيراً من الاموال التي استعادتها ايران بعد رفع العقوبات عنها سوف تستخدم لتمويل انشطة بعض المنظمات العسكرية التي تعدها واشنطن ارهابية. وللمزيد من التفاصيل انظر: احمد يوسف احمد ونيفين مسعد(محررين).مصدر سابق. ص36– 37. أيضاً: أشرف كشك. توتر العلاقات الايرانية– الخليجية, الاسباب والتداعيات وآليات المواجهة. مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. البحرين. فبراير 2016.ص11– 12.

[39] – موسى الغرير. تأثير الملف النووي الايراني في العلاقات العربية الايرانية. في مجموعة باحثين. العرب وإيران في مواجهة التحديات الاقليمية: الفرص وآفاق الشراكة. المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق. بيروت. الطبعة الاولى.2017.ص160.

[40] – عبد الستار قاسم. خنق إيران وخنق هرمز. مجلة شؤون الاوسط. العدد 141.مركز الدراسات الاستراتيجية. بيروت. شتاء/ربيع 2012.ص90.

[41] – سعد شاكر شبلي. مصدر سابق. ص97.